TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/WG.7/7
3 May 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الفريق العامل المخصص المعني بدور المشاريع في التنمية
الدورة الثانية
جنيف، ٣ تموز/يوليه ١٩٩٥
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تحديد المجالات التي يمكن فيها تقوية التعاون التقني دعما لوضع سياسة لتعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

التعاون التقني لأغراض وضع سياسة لتعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٤	٢
أولا- تهيئة إطار مؤات وأحوال سوقية مؤاتية	٥ - ١٩	٣
ثانيا- إقامة الشبكات التي تربط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحديثها	٢٠ - ٣٢	٧
ثالثا- ملاحظات ختامية	٣٣ - ٣٤	١١

مقدمـــة

١- أنشأ مجلس التجارة والتنمية، بموجب استنتاجاته ومقرراته ٤١٥ (د-٤٠)، فريقه العامل المخصص المعني بدور المشاريع في التنمية. وينبغي أن يقوم هذا الفريق، وفقا لاختصاصاته، بتحليل الترابط بين تنمية القدرة المحلية في مجال تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة، ولا سيما فيما يتعلق بتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبين عملية التنمية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحالة أقل البلدان نموا. كما ينبغي أن تشتمل المواضيع المحددة لأغراض التحليل على ما يلي: '١' دور الدولة في تهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز روح المبادرة والتنمية المستدامة للمشاريع، مع الإشارة إلى الإطار التنظيمي وهياكل الحوافز، وتنمية الموارد البشرية، وبناء المؤسسات والدعم المؤسسي، والقطاع غير الرسمي وإدماجه في الاقتصاد الرسمي؛ '٢' تنمية الصادرات ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مع إيلاء الاهتمام الواجب للمزايا الممكنة الناشئة عن عملية العولمة؛ '٣' التفاعلات بين تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وأسواق رأس المال والأنظمة المصرفية، مع الإشارة إلى توليد المدخرات المحلية وإمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال وسائر مصادر التمويل؛ '٤' تحديد المجالات التي يمكن فيها تقوية التعاون التقني دعما لوضع سياسة لتعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وينبغي للفريق العامل المخصص أن يوفر محفلا لتبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء من أجل تمكينها من استخلاص الدروس المناسبة لأغراض تصميم وتنفيذ السياسات على الصعيدين الوطني والدولي ولأغراض التعاون الاقتصادي الدولي.

٢- وقد أعدت أمانة الأونكتاد هذا التقرير بغية تيسير النظر في الموضوع '٤' المذكور أعلاه. وسيتم النظر في هذا الموضوع وفي الموضوع '٣' في الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المقرر عقدها في جنيف في الفترة من ٣ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥. وقد تم النظر في الموضوعين الأولين في الدورة الأولى التي عقدت في جنيف في الفترة من ٣ إلى ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥. ويستند التقرير، في جملة أمور، إلى دراسات التجارب القطرية، بما فيها تلك المقدمة، ردا على استبيان أعدته الأمانة ، من حكومات البلدان التالية: اثيوبيا، وألمانيا، واندونيسيا، وبوليفيا، وتركيا، ورومانيا، وغينيا، وكوستاريكا، وكينيا، وليتوانيا، وماليزيا، وموريشيوس، والمملكة المتحدة، والنرويج.

٣- ويثير التقرير ويبحث على صعيد السياسة العامة مسائل يمكن أن تكون مواضيع لتبادل مفيد فيما بين البلدان للدروس المستفادة والخبرات المكتسبة من التجارب الوطنية، مما يتيح وضع عناصر سياسة لتصميم وتنفيذ سياسات عامة على الصعيدين الوطني والدولي وتحديد "الممارسات المثلى". وقد تم بذل كل جهد ممكن لمتابعة بحث القضايا التي أثيرت خلال المناقشات التي أجريت في الدورة الأولى بشان مواصيع البيئة المؤاتية، والسياسات الداعمة لأغراض تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنمية الصادرات.

٤- ويتناول هذا التقرير المجالات التي يمكن فيها تقوية التعاون التقني من أجل وضع سياسة عامة لتعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في عملية التنمية. وهذه المجالات تشمل قضايا السياسة العامة المتصلة بما يلي: '١' استحداث إطار مؤات وتهيئة أحوال سوقية مؤاتية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (بما في ذلك اختلالات السوق، والقيود القانونية والتنظيمية التي تواجه الأسواق وتنمية المشاريع والدعم المؤسسي لأغراض تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم)؛ و'٢' إقامة الشبكات التي

تربط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحديثها فضلا عن التعاون الإقليمي في مجال تنمية هذه المشاريع.

أولا - تهيئة إطار مؤات وأحوال سوقية مؤاتية

٥- إن للدولة دورا تؤديه في تهيئة إطار مؤات وأحوال سوقية مؤاتية من أجل تعزيز روح المبادرة وتنمية المشاريع، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهذا يعني تهيئة إطار اقتصادي كلي مؤات لإشاعة الثقة في أوساط الأعمال والحد من المخاطر التجارية أو المالية أو الاستثمارية التي ترتبط بحدوث تقلبات مفاجئة أو حادة في أسعار الفائدة أو العملات. ومن شأن هذه الأحوال، بالإضافة إلى توفر دعم حكومي مناسب وتنظيمات للأسواق المالية، ان يساعد في تعبئة المدخرات، وتنمية المؤسسات والأسواق المالية وتشجيع الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي. كما أن من شأن الاستقرار الاقتصادي الكلي أن يسهل التكيف الهيكلي، بما في ذلك أية إعادة هيكلة صناعية، بهدف التوصل إلى قيام أسواق أكثر انفتاحا ومشاريع قادرة على المنافسة. وبالتالي فإنه من المهم أن تكون البرامج الداعمة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مصممة على النحو الصحيح وأن تسهم في الأنشطة الإنتاجية بحيث لا تترتب عليها آثار ضريبية ولا تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي الكلي.

٦- وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة لإنشاء إطار تجاري سليم على صعيد السياسة العامة من أجل تنمية نشاط الأعمال يمكن فيه للأسواق أن تعمل بكفاءة من خلال اعتماد سياسات مناسبة، بما في ذلك تلك المتصلة بأسواق عوامل الإنتاج، وتنظيم خدمات الشركات وخدمات الدعم، وأسواق المنتجات والملكية الفكرية، والبيئة والمعايير. وتتراوح هذه السياسات بين تحرير الأسعار، وتعزيز المرونة والقدرة على الحركة في أسواق العمالة، وتنمية الأسواق والمؤسسات المالية، وتعزيز المنافسة، وبين السياسات المتعلقة بتنمية رأس المال البشري وتطوير الهياكل الأساسية. وفي الوقت نفسه، فإن الإطار التجاري - بما في ذلك القواعد والقوانين واللوائح التي تنظم إنشاء الشركات وعملياتها، والدخول إلى الأسواق والخروج منها، فضلا عن إجراءات الإنفاذ القانوني - ينبغي أن يكون واضحا ومستقرا وفعالا ويمكن التنبؤ به.

٧- وهذه "الأحوال الإطارية" - الاستقرار الاقتصادي الكلي والإطار السليم على صعيد السياسة العامة وعلى الصعيد التجاري - تعتبر بالغة الأهمية بصفة خاصة بالنسبة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك بالنظر إلى ضعفها النسبي إزاء الأطراف الفاعلة الأكثر قوة. وكقاعدة عامة، ينبغي لهذه الأحوال أن تنطبق على جميع الشركات بصرف النظر عن حجمها. إلا أنه بالنظر إلى أن موارد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تعتبر محدودة، فإن بعض القواعد الإدارية (كقواعد تسجيل الشركات مثلا) يمكن أن تبسَّط وأن تصبح أقل استهلاكا للوقت بكلفة ضئيلة أو دون أية كلفة بالنسبة لمؤسسات الأعمال الصغيرة، بما في ذلك المؤسسات البالغة الصغر، من أجل تسهيل تسجيلها وتشجيع إقامة مشاريع الأعمال الطليعية. وعلاوة على ذلك، يمكن تبسيط إجراءات دفع الضرائب بالنسبة لمؤسسات الأعمال الصغيرة من خلال جباية مبلغ مقطوع صغير دون الحاجة إلى تقديم الكشوف الضريبية أو الاحتفاظ بحسابات مفصلة - وهو نظام مستخدم في الهند مثلا.

٨- وعندما تنجح الدولة في تهيئة البيئة التي تمكن الأسواق من العمل على نحو سليم وكفؤ، بحيث لا تكون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في وضع غير مؤات بسبب حجمها بالنسبة للمشاريع الكبيرة، فإن

أفضل سياسة تجاه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم قد تتمثل في سياسة تقوم على "الانفتاح الأقصى والتدخل الأدنى" إلا أنه من المسلم به أنه قد تكون هناك حالات يلزم فيها تزويد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بمساعدة خاصة من قبل الدولة. وهذه الحاجة قد تنشأ عندما تكون كلفة الامتثال، للمعايير البيئية مثلا، أو الكلفة المتزايدة لرأس المال بسبب سوء الإدارة الاقتصادية الكلية، أعلى على نحو غير تناسبي في حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم منها في حالة المشاريع الكبيرة. وعلاوة على ذلك، فإن القروض المدعمة التي تقدمها المؤسسات المالية في اليابان من أجل تلبية احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تقدم في حالات خاصة، مثل حالات تحديث مرافق الإنتاج، ونقل المنشآت إلى مواقع أخرى، أو تحويل أنشطة الأعمال بسبب حدوث تغير هيكلي. وعلى أية حال، ينبغي للدولة - إذا لم يكن في استطاعتها تقديم المساعدة - أن تمتنع على الأقل عن جعل نشاط الأعمال صعبا بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق أخضاعها لأنظمة مشددة على نحو مفرط أو لضرائب باهظة أو من خلال الانحياز للمشاريع الكبيرة على حساب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، الأمر الذي قد يؤدي إلى إجبار هذه الأخيرة على التوقف عن العمل.

٩- إلا أنه عندما تكون هناك تشوهات أو اختلالات سوقية كما هو الحال مثلا حين تكون الأسواق أو الشبكات التي تربط بين الشركات خاضعة لسيطرة مؤسسات قائمة مهيمنة، أو حيثما تؤدي السياسات المنحازة إلى المشاريع الكبيرة أو العمل غير الكفؤ لأسواق المنتجات والأسواق المالية أو غيرها من الأسواق إلى ارتفاع التكاليف، وتردي النوعية أو إلى عدم توفر المدخلات الأساسية اللازمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بحيث يتعذر على الداخلين الجدد إلى الأسواق أو هذه المشاريع التنافس على قدم المساواة، قد يتعين على الدولة أن تتدخل لمساعدة هذه الأخيرة من خلال اعتماد تدابير لتصحيح أو إزالة أوجه القصور التي تشوب عمل الأسواق. ومن هذه التدابير ما يتمثل في اعتماد برنامج لضمان القروض يمكن أن يؤدي دورا هاما في تغيير مواقف وممارسات المصارف التجارية، مما يفضي إلى زيادة إمكانية الحصول على الائتمانات من قبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي هذا السياق، يلزم إيلاء اعتبار للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر المعنوية. وفي بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، أخذت عملية إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة من خلال تحويلها إلى شركات أصغر وأكثر مرونة وقدرة على المنافسة تكتسب أهمية خاصة. إلا أن مثل هذا الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ينبغي أن يقتصر على تهيئة "ساحة تنافس مستوية" من أجل بلوغ الهدف النهائي المتمثل في تعزيز المشاريع القادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والأجنبية.

١٠- إن اختلالات السوق ليست مجرد مسألة جوانب قصور تشوب عمل الأسواق المالية أو غيرها من الأسواق. فالافتقار إلى الهياكل الأساسية للاتصالات، بما في ذلك الطرق وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، يسبب أشكالا أخرى من الاختلالات السوقية. فالاتصالات السلكية واللاسلكية تشكل في الواقع عصب الحياة بالنسبة لنشاط الأعمال. ولا يمكن للأسواق أن تعمل دون توفر تدفقات فعالة من المعلومات. ومن الصعوبة بمكان تصور إقامة الشبكات، وهو أمر أساسي جدا بالنسبة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحديثها، دون توفر شبكات اتصالات ملائمة. ولا يمكن لعمليات التعاقد من الباطن أن تمتد لتشمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الريفية دون توفر شبكات طرق ملائمة في هذه المناطق. وبالمثل فقد يكون للافتقار إلى قوة العمل المتعلمة أو إلى المهارات في مجال تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة وغيرها من المهارات اللازمة لعالم الأعمال، أثر مقيد أيضا للتنمية الكفؤة للأسواق.

١١- وقد يكون من الضروري أيضا تحسين الإطار القانوني والتنظيمي الذي تعمل فيه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهذا قد يتطلب إزالة أو تخفيف القيود التنظيمية، كما هو الحال في العديد من البلدان المتقدمة والنامية، أو تحسين الإطار القانوني الإجمالي الذي ينظم أنشطة الأعمال، كما هو الحال في العديد من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث أن الإطار التجاري لا يتسم بنقص في القوانين الأساسية فحسب بل أيضا بالافتقار إلى الاتساق والاستقرار في القوانين القائمة. وتؤثر القيود التنظيمية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بطرق مختلفة منها مثلا إقامة الحواجز التي تعترض إمكانية الدخول بالنسبة لعملياتها (مما يؤدي إلى تقييد المنافسة) وفرض تكلفة على مباشرة أنشطة الأعمال الطليعية وتنميتها. ومن جهة ثانية، قد تكون أوجه عدم الاتساق والفجوات في الإطار القانوني الإجمالي أو الإجراءات المطولة أو التي لا يمكن التنبؤ بها في مجال إنفاذ القوانين، بمثابة قيود تعترض أيضا سبيل تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد بينت دراسة أجريت مؤخرا أن الحواجز الحكومية التي تعترض سبيل المنافسة، وليس التصلبات في سوق العمل، هي التي تفسر سبب الانخفاض الذي حدث مؤخرا في مستوى توليد العمالة في الاتحاد الأوروبي مقارنة بمستواه في الولايات المتحدة واليابان[١]. وقد لوحظ أن عدم مشاركة الحكومة في ايطاليا في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (بخلاف التدابير التشريعية التي اعتمدت مؤخرا لخفض القيود المفروضة على الشركات الصغيرة)، إلى جانب انتهاج سياسة عدم جباية الضرائب من هذه الشركات ودفع الاشتراكات في التأمين الوطني، قد أدى إلى وجود درجة عالية من الاستقلال والاعتماد على الذات فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كما أدى إلى تعزيز تنميتها بدلا من إعاقتها[٢].

١٢- كما أن "الاختلال التنظيمي" قد يساعد أيضا في تفسير أسباب ارتباط العديد من المشاريع البالغة الصغر بالقطاع غير الرسمي فضلا عن الأسباب التي تجعل القطاع غير الرسمي ينمو في الواقع، بدلا من أن يتقلص، في بعض البلدان مثل البرازيل. ومن شأن فهم هذه الأسباب، ولا سيما الدور الذي يؤديه الإطار القانوني والتنظيمي، أن يساعد في تشكيل السياسات العامة التي يمكن أن تساعد المشاريع البالغة الصغر في القطاع غير الرسمي على النمو أو على "التخرج" إلى القطاع الرسمي دون أن يؤدي ذلك إلى تقويض دورها الاقتصادي والاجتماعي الهام، بما في ذلك تمكين المرأة من المشاركة في عملية التنمية، أو إلى نتيجة أسوأ من ذلك تتمثل في إجبار هذه المؤسسات على ممارسة أنشطة غير مشروعة، مع التسليم بأن هذه المؤسسات لا ترغب جميعها في النمو أو في الانضمام إلى القطاع الرسمي. ويمكن اتخاذ أنواع مختلفة من التدابير لهذه الغاية، بما في ذلك توفير التمويل والمرافق المادية، فضلا عن تبسيط إجراءات التسجيل وخفض تكاليف الامتثال للإجراءات الإدارية. ومن شأن إنشاء المرافق المادية للمشاريع البالغة الصغر في القطاع غير الرسمي أن يساعد في إضفاء الطابع الرسمي على عملياتها فضلا عن تزويدها بمقومات الاستقرار وبذلك النوع من البيئة التي تسهل إمكانية حصولها على الائتمانات والأصول الانتاجية. وخلاصة القول إن البرامج الرامية إلى تحسين التعليم الأساسي والارتقاء بمستويات المهارة قد تكون السبيل الأنجع لمساعدة هذه المشاريع على الاندماج في القطاع الرسمي. ويمكن للاستثمار في مثل هذه البرامج أن يحقق فوائد طويلة الأجل من حيث تعزيز روح المبادرة وزيادة المنافسة وتوسيع الايرادات الضريبية.

١٣- وقد قامت بلدان عديدة، إدراكا منها لأهمية الدور الذي تؤديه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية الصناعية وتنمية الصادرات، ولا سيما في سياق اقتصاد عالمي يخضع لعملية عولمة وتحرير، باعتماد سياسات ذات وجهة عملية، بالإضافة إلى تقديم الدعم المؤسسي، من أجل تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. بل إن حكومات مختلفة قد قامت، كما هو الحال في اندونيسيا وفرنسا وكندا والمملكة

المتحدة، بإنشاء وزارات أو إدارات معنية بمشاريع الأعمال الصغيرة لكي تقوم بدور المحفز أو الموجه لعملية وضع السياسة العامة على مستوى مجلس الوزراء دعما للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٤- وينبغي النظر إلى هذا الدعم المؤسسي باعتباره يمثل عملية شراكة أو تشاور بين الحكومة والقطاع الخاص، ومن الواضح أنه ينبغي لهذا الدعم أن يشمل أيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومنظماتها. ومن شأن هذا أن يكفل: '١' أن يكون تنظيم خدمات الدعم قائما على أساس أحوال السوق، أي أن تؤدي هذه الخدمات إلى تكملة أو تشجيع، وليس تكرار، مبادرات القطاع الخاص أو خدماته فضلا عن التعويض، عند الاقتضاء، عن أوجه القصور التي تشوب عمل الأسواق، وبالتالي المساعدة في تحسين التوفير والاستخدام الفعال للمدخلات الأساسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل التمويل، والمرافق المادية والمعدات، والتدريب، والمعلومات المتعلقة بالسوق، وإسداء المشورة في مجال الأعمال، وأدوات تسويق الصادرات، وبرامج الحاسوب المتعلقة بأنشطة الأعمال؛ '٢' أن يؤدي هذا الدعم المؤسسي إلى تشجيع أو دعم أو تيسير التعاون بين الشركات، بما في ذلك في إطار المناطق الصناعية وفي سياق ترتيبات التعاقد من الباطن مع شركات أجنبية من أجل الارتقاء بمستوى المهارات، والتخصص المرن، وتعزيز القدرة التكنولوجية، وتحسين الفرص الانتاجية والتجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ '٣' الحصول على تغذية مرتدة كافية من القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يتعلق بآثار "الأحوال الإطارية" والأحوال السوقية على أنشطة الأعمال وما يمكن إدخاله من تحسينات.

١٥- وهذا الدعم المؤسسي يتوفر عادة في وكالة دعم رائدة في ظل الإشراف التنفيذي لممثلين عن القطاعين العام والخاص. إلا أن خدمات الدعم تقدم، في بعض البلدان، من قبل مؤسسات خاصة مثل مؤسسة SEBRAE في البرازيل. ومن شأن تنسيق أنشطة الوكالة الرائدة مع أنشطة المؤسسات المتخصصة، كما هو الحال مثلا في مجالات التطبيقات القائمة على الأتمتة، والعلم والتكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات، وتحسين الانتاجية، والمعايير، والبحوث الصناعية، أن يساعد في ضمان اتباع نهج منسق ومتكامل إزاء تقديم المساعدة. ومن الأمثلة على ذلك أن المساعدة المالية لأغراض شراء المعدات ينبغي أن تدمج في سياق تقديم الدعم التقني لأغراض تشغيل المعدات، حيثما يلزم، إذا ما أُريد لهذه المساعدة أن تكون فعالة. ففي المملكة المتحدة، يضم برنامج الروابط بين مؤسسات الأعمال مجموعة متنوعة وواسعة من الخدمات التي تتراوح بين الخدمات الاستشارية في مجال الأعمال وخدمات التصدير في إطار مراكز متعددة الخدمات.

١٦- وعلى ضوء ما تقدم، فإن مجالات وضع السياسة العامة التي يمكن فيها تقوية التعاون التقني قد تشمل: '١' إطار السياسة العامة والإطار التجاري لتنمية مشاريع الأعمال، ولا سيما تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ و'٢' الدعم المؤسسي لأغراض تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٧- كما أن التعاون التقني فيما يتعلق بإطار السياسة العامة والإطار التجاري لتنمية مشاريع الأعمال، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، يمكن أن يتخذ شكل تزويد فرادى البلدان بالمشورة أو الدراية العملية التقنية بشأن السياسة العامة في مجالات مختلفة منها مثلا صياغة سياسات ذات وجهة عملية من أجل تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أو اعتماد مشاريع متناسقة في مجال الأعمال. كما أنه يمكن أن يتخذ شكل مساعدة فرادى البلدان على تعزيز قدراتها التحليلية والبحثية، إما في إطار وكالات الدعم أو في منظمات مشاريع الأعمال، لتمكينها مثلا من تحليل أسباب الاختلالات السوقية، وآثار السياسات الاقتصادية الكلية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومدى فعالية مختلف أنواع الحوافز بالنسبة

لأهدافها، أو أثر القوانين واللوائح المتعلقة بأنشطة الأعمال على تنمية المشاريع القائمة على روح المبادرة وتنمية أنشطة الأعمال، بما في ذلك في القطاع غير الرسمي، فضلا عن تحديد طرائق إدخال التحسينات. وفيما يتعلق بالإطار التنظيمي، تجدر ملاحظة أن النرويج مثلا قد أنشأت لجنة معنية بتشريعات الأعمال من أجل تحليل أثر اللوائح المتعلقة بمشاريع الأعمال على تنمية الأسواق والمشاريع. وبالإضافة إلى تعزيز قدرات القطاع العام في مجال صياغة وتنفيذ السياسات العامة، يمكن توسيع نطاق التعاون التقني في هذا المجال أيضا بحيث يشمل تعزيز المهارات المحلية فيما يتصل بإدارة مشاريع الأعمال فضلا عن تعزيز التطوير التنظيمي لوسطاء القطاع الخاص[٣].

١٨- ويمكن للتعاون التقني فيما يتعلق بتقديم الدعم المؤسسي لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن يتخذ شكل المساهمة في بناء المؤسسات، بما في ذلك تقديم الدعم لأغراض إنشاء وكالات دعم فعالة أو رابطات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بوسائل منها تنفيذ برامج تدريبية لأغراض بناء القدرات وتقديم الدعم لإقامة الشبكات، بما في ذلك توفير المعدات من أجل تمكين وكالات الدعم أو رابطات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان المتلقية من الارتباط بنظيراتها في البلدان المانحة أو غيرها من البلدان بغية تقاسم المعلومات والخبرات والدروس المستفادة و"الممارسات المثلى" في مجال تقديم الدعم لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما يمكن للمانحين المساعدة في عملية إجراء حوار بناء وتعاوني في مجال السياسة العامة بين القطاعين العام والخاص من خلال ما يجريانه من اتصالات وما يقدمانه من دعم لأغراض استحداث منظمات ممثلة لمشاريع الأعمال، بما في ذلك رابطات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم[٤].

١٩- ويسلم المانحون بأنه قد يلزم اعتماد نهوج مختلفة بالنسبة لمختلف فئات البلدان. وكما جاء في تقرير لجنة المساعدة الإنمائية، "توجد في البلدان المتوسطة الدخل بصورة عامة قطاعات خاصة راسخة ومؤسسات أساسية وأسواق لانتاج وبيع السلع والخدمات يتمثل دورها في الغالب في دعم إقامة الروابط بين مشاريع الأعمال (مثل نقل رأس المال والتكنولوجيا والدراية الإدارية والتسويقية) وإقامة الشبكات بين هذه المشاريع. إلا أنه سيكون من المهم أن يواصل المانحون تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية والمساعدة في تهيئة بيئة مؤاتية بدرجة أكبر لاتخاذ المبادرات والاستثمار في هذه البلدان المتوسطة الدخل. أما أقل البلدان نموا التي يوجد فيها عدد أقل وأضعف من المؤسسات والأسواق والمشاريع القائمة على روح المبادرة فضلا عن عوامل أكثر زعزعة للاستقرار فتحتاج إلى مساعدة موجهة نحو تحسين البيئة المؤاتية، وتعزيز المؤسسات، وتهيئة الحد الأدنى من الأحوال اللازمة لمشاريع الأعمال. كما أن لبلدان الكتلة السوفياتية السابقة مجتمعة احتياجات وفرصا مختلفة. فبينما تتوفر لديها مهارات الانتاج والبنى التحتية الأساسية، فإنها تعاني من ندرة رأس المال ونقص في الدراية التسويقية، فضلا عن أن الصناعة فيها كثيرا ما لا تكون قادرة على اختراق الأسواق الدولية والتنافس فيها. وعلاوة على ذلك، فإن المواقف والعادات المفضية إلى تعزيز المشاريع الخاصة (أي المخاطرة، ومفهوم الملكية الخاصة، وحافز الربح) لا تنمو إلا بشكل بطيء"[٥].

ثانيا- إقامة الشبكات التي تربط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحديثها

٢٠- يمكن لعملية اقامة الشبكات أن تحدث على مستويين: مستوى الشركات ومستوى المشاريع مثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ووكالات دعمها أو رابطاتها. وفي السياق الحالي، تشكل الروابط بين الشركات - من خلال المشاريع المشتركة، والتعاقد من الباطن، ومنح الامتيازات، وإنشاء التحالفات أو الترتيبات

التعاونية، في الداخل والخارج على السواء - جزءا أساسيا من عملية تحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهي تمكن هذه المؤسسات من اكتساب المعرفة فيما يتعلق بأفضليات المستهلكين في أسواق صادراتها، وعمليات الأسواق الدولية وطبيعة الانتاج والمنافسة على المستوى الدولي. وهذه الخبرات والمعارف المكتسبة تمكن هذه المؤسسات من التكيف بوسائل منها مثلا تحقيق التخصص المرن، وتحسين تصميم المنتجات ونوعيتها، وتحسين التكنولوجيا، وتقاسم الأصول، أو تنفيذ أنشطة مشتركة من أجل تحقيق وفورات حجم بغية المحافظة على منافذ لها في الأسواق أو على قدرتها التنافسية. كما أن دور التعاون بين الشركات في المناطق الصناعية كما هو الحال مثلا في اندونيسيا وايطاليا والبرازيل يتسم أيضا بأهمية كبيرة في المساهمة في تحقيق التخصص المرن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحديثها فضلا عن تنمية صادراتها.

٢١- إن بعض برامج المانحين تساعد في تعزيز الروابط بين الشركات المحلية والشركات في البلدان النامية. ومن الأمثلة على ذلك المشروع المشترك بين الهند وألمانيا لترويج الصادرات الذي تدعمه الوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ)، وهو يساعد في توثيق التعاون وتعزيز علاقات التوريد بين الشركات الهندية والألمانية ليس فقط في القطاعات التقليدية مثل قطاعات منتجات الأحذية والملابس الحريرية والجلود والحلى الذهبية، وإنما أيضا في قطاعات المنتجات القائمة على الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا مثل برامج الحاسوب الجاهزة وأجزاء السيارات والدراجات وقطعها المصبوبة. وهذه الروابط تساعد الشركات الهندية على تثبيت نفسها في الأسواق الألمانية. كما أن التعرف على المنافسين ومتطلبات وتقنيات تسويق الصادرات وأحوال الأسواق الجديدة، بما في ذلك أحدث المعلومات التي تحصل عليها الشركات الهندية من شريكاتها الألمانية فيما يتعلق بالتصاميم والاتجاهات، يشجع الشركات الهندية على الدخول في عمليات وأنشطة جديدة فضلا عن تحسين أدائها وقدرتها التنافسية. ويمكن للمشروع، من خلال إجراء حوار مستمر حول السياسة الاقتصادية العامة مع المسؤولين عن رسم السياسات، أن يسهم في تحسين بيئة السياسة العامة والبيئة التنظيمية للمصدرين الهنود. ومن خلال العمل مباشرة مع الشركات التي توفر تغذية مرتدة للمؤسسات الحكومية ومنظمات الأعمال في القطاع الخاص، وبيان أنواع الأنشطة الملائمة أو الممكنة لترويج الصادرات، يمكن للمشروع أيضا أن يسهم في اعتماد "نهج عملي من أسفل إلى أعلى إزاء بناء المؤسسات"[٦].

٢٢- غير أنه يظل هناك الكثير مما يمكن فعله من أجل تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على اقامة صلات تربطها بالشركات الأخرى إما على المستوى المحلي أو في الخارج. وهناك أيضا حاجة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تنمية أسواق صادراتها أو على التوسع في الخارج. وفي هذا الصدد، يبدو أن الافتقار إلى المعلومات في عدد من المجالات يشكل عاملا رئيسيا في اعاقة قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تنمية أسواق صادراتها أو على تعزيز روابطها بالشركات الأجنبية. ومن المجالات التي كثيرا ما يوجد فيها نقص في المعلومات بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ما يتمثل في مصادر وشروط التمويل، بما في ذلك تمويل الصادرات، وأحوال أسواق الصادرات، بما في ذلك المعلومات عن متطلبات تصميم المنتجات ونوعيتها وتعبئتها ووضع العلامات عليها، ومتطلبات التسويق وشبكات التوزيع، والأنظمة المتعلقة بالبراءات والعلامات التجارية ومنح التراخيص، وإمكانيات التعاقد من الباطن، والبرامج التدريبية، وتقنيات الادارة الحديثة، ومصادر وشروط الخدمات الاستشارية، ومواعيد تنظيم الأنشطة الوطنية والدولية مثل المعارض والعروض التجارية. وتوجد لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم حاجة خاصة لهذه المعلومات، ولا سيما فيما يتعلق بأسواق الصادرات. ولا تتوفر لهذه المشاريع ما

يتوفر للمشاريع الكبيرة من الوسائل اللازمة لجمع المعلومات من خلال تنظيم شبكاتها المعنية بجمع المعلومات عن الأسواق في البلدان الأجنبية.

٢٣- ويمكن لتوفير الدعم في شكل معلومات مفيدة تقدم في الوقت المناسب بشأن أحوال أسواق الصادرات في فرادى البلدان، فضلا عن التسهيلات الائتمانية بما في ذلك ضمانات الائتمان، والبرامج التدريبية والخدمات الاستشارية والتقنية في مجال التصدير، أن يؤدي دورا بالغ الأهمية في تذليل القيود أو في إشاعة الثقة، ولا سيما بالنسبة لتللك المؤسسات الحديثة العهد بعمليات التصدير أو بالتوسع في الخارج. وترد أدناه أمثلة عن مختلف الخدمات التي تقدم لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مجال التصدير. ففي اليابان، يوجد مخطط لضمان قروض تمويل الصادرات لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل ضمان امكانية حصولها على خدمات تمويل الصادرات وتأمين الصادرات؛ وفي كندا، يوجد برنامج خاص بالمؤسسات العاملة في مجال التصدير لأول مرة يهدف إلى مساعدة هذه المؤسسات على إنشاء مشاريع أعمال موجهة نحو التصدير، وبرنامج تدريبي في مجال التصدير عبر الحدود، وخدمة قاعدة بيانات تدرج فيها الشركات والمنتجات؛ وفي النرويج، يوجد برنامج تعيين مدراء عمليات التصدير الذي يتم في اطاره توفير خبراء استشاريين للشركات لمساعدتها في إقامة مشاريع أعمال موجهة نحو التصدير، وبرنامج الشبكات التجارية الذي يهدف إلى اقامة تحالفات أو شبكات فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجالات مثل أنشطة التصدير والمشتريات والبحث والتطوير، يهدف إلى توفير القروض التي تغطي جزئيا تكاليف إنشاء فروع مبيعات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الخارج؛ وفي المملكة المتحدة، توجد شبكة الربط بين مشاريع الأعمال التي تهدف إلى إنشاء شبكة وطنية من المراكز المتعددة الخدمات من أجل توفير مجموعة شاملة متكاملة من الخدمات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما فيها المشاريع المصدرة. كما توجد في بلدان أخرى مختلفة، بما فيها ألمانيا وفرنسا والصين وموريشيوس، مؤسسات لتقديم خدمات المعلومات والخدمات الاستشارية في مجال التصدير لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويوفر تنظيم المعارض التجارية الذي يتم في أحيان كثيرة بالتعاون مع منظمات القطاع الخاص خدمة بالغة الأهمية بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الموجهة نحو التصدير مما يمكنها من الاتصال بالمستهلكين والشركاء التجاريين المحتملين.

٢٤- وفي البلدان المتقدمة، تم إنشاء أنواع مختلفة من المؤسسات التي تهدف إلى تدويل مشاريعها الصغيرة والمتوسطة الحجم ولا سيما في البلدان النامية. ويرد وصف مقتضب لأنواع هذه المؤسسات والخدمات المختلفة التي تقدمها وذلك في وثيقة سابقة بشأن دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في تنمية الصادرات قدمت إلى الدورة الأولى للفريق العامل المخصص[٧]. وبالمثل فإن تلك الوثيقة تصف بإيجاز أنشطة مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات التي تسهم في تنمية صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم[٨].

٢٥- وحيثما تنجح الشركات في اقامة صلات تربطها بالشركات الأخرى سواء كانت محلية أو أجنبية، فإن القنوات التي تتيحها هذه الصلات يمكن أن تصبح في أحيان كثيرة أهم مصدر للمعلومات والمساعدة المقدمة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مجال التصدير. وفي اليابان، أدى عدد من الشركات التجارية الكبيرة التي أنشأت شبكات معلومات سوقية خاصة بها في الخارج، دورا هاما في تعزيز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مجال التصدير.

٢٦- وبالاضافة إلى ذلك، يمكن اقامة الشبكات على مستوى المشاريع مثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ووكالات دعمها او رابطاتها. ويمكن لهذا النوع من الشبكات أن يساعد في تعزيز تنمية الروابط بين الشركات وبذلك فإنه يسهم في تنمية وتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما فيها تلك المؤسسات العاملة في مجال التصدير. ومن الأمثلة على اقامة الشبكات التي تربط بين المؤسسات ما يتمثل في شبكة TECHNONET Asia ، التي تضم ١٤ منظمة مشاركة - تتألف أساسا من وكالات داعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم - من ١٢ بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويتم دعم برامج هذه الشبكة أساسا من قبل مانحين دوليين وثنائيين وهي تركز على أربعة مجالات رئيسية: نشر المعلومات الصناعية، وتوفير الخدمات الارشادية الصناعية، وتسهيل نقل التكنولوجيا أو تقاسمها، وتنمية المؤسسات والمشاريع المحلية القائمة على روح المبادرة. وتجدر ملاحظة أن مؤسسة SEBRAE، وهي وكالة من وكالات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البرازيل، تعمل على اقامة وتعزيز الروابط في منطقة السوق المشتركة في المخروط الجنوبي، مما يتيح للوكالة الداعمة توفير خدماتها المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مجالي التصدير والاستيراد فضلا عن الجمع فيما بين هذه المؤسسات ضمن المنطقة.

٢٧- كما أن برنامج تنمية المشاريع EMPRETEC، وهو برنامج تابع للأمم المتحدة يديره الأونكتاد بالتعاون مع ادارة دعم التنمية والخدمات الادارية في نيويورك، بهدف كشف مواهب تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة وتعزيز تنميتها، قد تطور ليبلغ مرحلة أخذت تظهر فيها عملية اقامة شبكات وروابط بين مشاريع الأعمال في منطقتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وعلاوة على ذلك، فإن الشبكة العالمية للأونكتاد للربط بين النقاط التجارية تتيح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الاستفادة من امكانية الوصول المباشر إلى المعلومات ذات الصلة بالتجارة (ليس فيما يتعلق بالانتاج والأسواق والأسعار فحسب وانما أيضا بالأنظمة والاحصائيات على سبيل المثال) وتوسيع أنشطتها في الأسواق الدولية.

٢٨- والواقع أن إنشاء شبكة من وكالات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا يشكل سمة هامة من سمات برنامج عمل الرابطة بشان تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن شان هذه الشبكة أن توفر آلية لتبادل المعلومات ولتجميع الموارد والخبرات لأغراض تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة. وهناك عدد من مجالات التعاون المتصورة، وهي تشمل تحليل السياسات العامة، بما في ذلك السياسات والممارسات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل استخلاص الدروس المستفادة من برامج دعم هذه المشاريع؛ وتحديد "الممارسات المثلى"؛ والتمويل، مثل بحث إمكانية إنشاء آليات تمويل جديدة، بما في ذلك على أساس إقليمي، لأغراض تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتنمية الموارد البشرية، بما في ذلك البرامج التدريبية المشتركة من أجل رفع مستوى قدرات أصحاب المشاريع، والمدراء، والعاملين التقنيين؛ والتكنولوجيا، بما في ذلك تقاسم المعلومات حول التكنولوجيا والخبرة في مجال نقل التكنولوجيا، فضلا عن التنمية التكنولوجية المشتركة في صناعات معينة؛ والتسويق، بما في ذلك التعاون في مجال التسويق وفي الجهود الترويجية الجماعية في شكل تنظيم عروض تجارية مشتركة خاصة بمنتجات معينة. ويتمثل الهدف من هذا التعاون في المساهمة في تحديث وترشيد قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتدعيم الروابط بين الشركات، بما في ذلك الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع الكبيرة كجزء من عملية التوسع الصناعي وزيادة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في المنطقة.

٢٩- وبالمثل فإن ثمة مقترحات قيد النظر فيما يتعلق بالتعاون بشأن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في إطار منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (APEC)، وهي مقترحات تتناول عددا من القضايا، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية (مركز APEC لتبادل التكنولوجيا والتدريب في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإقامة الشبكات التي تربط بين مبادرات البحث والتطوير المتصلة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم)؛ وإتاحة إمكانية الوصول إلى المعلومات (إقامة الشبكات التي تربط بين مؤسسات القطاع الخاص/قطاع الأعمال، والتبادل الالكتروني للبيانات والتجارة "الالكترونية")؛ والتكنولوجيا وتقاسم التكنولوجيا (برنامج APEC المعروف باسم Technomart، وإقامة الشبكات التي تربط فيما بين منظمات ترويج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يتصل بالتكنولوجيا)؛ والتمويل (حلقة العمل التابعة لمنظمة APEC بشأن رأس المال الاستثماري، وهو مخطط استثماري يرمي إلى تسهيل عولمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة)[٩].

٣٠- وعلى ضوء ما تقدم، فإن مجالات وضع السياسة العامة التي يمكن فيها تعزيز التعاون التقني قد تشمل '١' تعزيز الروابط بين الشركات وتنظيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ '٢' التعاون الإقليمي في مجال تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣١- وفيما يتعلق بتعزيز الروابط بين الشركات وتحديث المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، يمكن للمانحين المساعدة في بناء وتعزيز إطار لتدعيم التعاون بين الشركات على مستوى شركاتها المحلية والشركات في البلدان النامية وغيرها من البلدان، مما يشجع هذه الأخيرة على تحسين أدائها بحيث تصبح قادرة على التنافس بنجاح في الأسواق الدولية، مع توفير التغذية المرتدة التي يمكن أن تساعد في تحسين إطار السياسة العامة والإطار التجاري فضلا عن الدعم المؤسسي لأغراض تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان المتلقية (انظر الفقرة ٢١ أعلاه).

٣٢- ويمكن للمانحين أيضا المساهمة في التعاون الإقليمي على صعيد تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال توفير الدعم لأغراض تنمية وكالات دعم هذه المشاريع وإقامة الشبكات التي تربط بينها، وكذلك في مجالات معينة للتعاون الإقليمي مثل تحليل السياسات العامة وتنمية الموارد البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، وكما جاء في تقرير لجنة المساعدة الإنمائية المذكورة أعلاه، فإن "استحداث آليات أكثر ابتكارا لتعزيز تنمية المشاريع الإقليمية من خلال إقامة الشبكات لأغراض تبادل المعارف وبناء القدرة التكنولوجية هو أمر يمكن لمجتمع المانحين بحثه ودعمه بصورة جماعية. ويمكن لمثل هذا النهج أن يشكل طريقة فعالة لبناء القدرات الإقليمية لتلبية احتياجات الأسواق الإقليمية والعالمية"[١٠].

ثالثا - ملاحظات ختامية

٣٣- تم في المناقشة الواردة أعلاه تحديد أربعة مجالات عامة لتطوير السياسات الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهي مجالات يمكن فيها تعزيز التعاون التقني. وهذه تشمل: '١' إطار السياسة العامة والإطار التجاري لتنمية المشاريع، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ '٢' الدعم المؤسسي لأغراض تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ '٣' تعزيز الروابط بين الشركات وتحديث المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ و'٤' التعاون الإقليمي على صعيد تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣٤- ويمكن لهذا التعاون التقني أن يشتمل على مانحين ثنائيين أو منظمات دولية. وفي هذه الحالة الأخيرة، من المسلم به أن هناك مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، مثل منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز التجارة الدولية، توجد لديها برامج بشأن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وقد تود إطلاع الفريق العامل المخصص على أنشطتها. والواقع أن ممثلين عن مركز التجارة الدولية واليونيدو قد قاموا بذلك بالفعل في الدورة الأولى للفريق العامل المخصص. وقد تم التطرق بإيجاز لبعض جوانب الأنشطة التي يقوم بها الأونكتاد (انظر الفقرة ٢٧)، وقد يلزم تطوير بعض الأنشطة الإضافية في المجالات المذكورة في الفقرة ٣٣ أعلاه، على ضوء النظر في هذه المسائل في إطار الفريق العامل المخصص وفي الأونكتاد التاسع. وفي هذا السياق، سيتعين بذل جهود لضمان التنسيق اللازم في تلبية احتياجات الدول الأعضاء.

الحواشي

(١) Employment performance, Mckinsey Global Institute، مقتبس في صحيفة Financial Times، الصادرة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

(٢) انظر "ECE: "Small and Medium-Sized Enterprises in the ECE Region". (TRADE/R.586), Geneva 1992.

(٣) انظر: Development Assistance Committee: DAC Orientations for Development Cooperation in Support of Private Sector Development, (Paris 1994), p. 13.

(٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(٦) Optiz, St., "Export promotion in the context of technical cooperation", Intereconomics, Vol. 29, No. 3 (Hamburg 1994), p. 139.

(٧) الأونكتاد "دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في تنمية الصادرات" (TD/B/WG.7/3)، الصفحة ١٥.

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ٣٠.

(٩) انظر البيان المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (أوساكا، اليابان، ٢٢-٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤).

(١٠) انظر: Development Assistance Committee، مرجع سابق، الصفحة ٢٨.

- - - - -